NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوريّ
28 مارس 2011

للاتصال:

الخرطوم: تمارا أوتياشفيلي: 902062147 249+

أتلانتا: ديبورا هيكس: 5124 420 404 1+

مركز كارتر يبدي قلقه من تدني إقبال الناخبين للتسجيل في جنوب كردفان، ويشير إلى الخطوات اللازمة لعملية اقتراع موثوقة

رحب مركز كارتر في بيان صدر عنه اليوم، باكتمال عملية التسجيل في جنوب كردفان، حيث جرت العملية في مناخ سلمّي بشكل عام، وتمّ العمل في معظم مراكز التسجيل دون حدوث مشكلات كبيرة، إلاّ أنّ المركز أشار إلى جملة من أوجه القصور التي أضرت بشمولية وسلامة عملية التسجيل وأدّت إلى ضعف الإقبال، من ضمنها فشل مفوضية الانتخابات في توفير فرق تسجيل كافية لتسجيل جميع الناخبين وإعداد سجل جديد بذلك، فضلاً عن عدم تثقيف الناخبين بشكل ملائم لضمان مشاركة جميع الناخبين المؤهلين.

قام بإجراء التسجيل 110 فريق تسجيل متجول غطت 1463 مركزاً، وطبقاً لتصريح المفوضية القومية للانتخابات، تم تسجيل 642555 شخصاً، وهم أقل من عدد الأشخاص المسجلين في انتخابات أبريل 2010 بنحو 100000 شخص تقريباً، وبينما سافر موظفو التسجيل لمختلف المناطق بغية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين المؤهلين، إلاّ أنّ المواطنين لم يحظوا بالتثقيف على نحوٍ كافٍ و لم يتم إبلاغهم عن مراكز التسجيل المحتملة ومواعيد مباشرتها للعمل، وربما كان العدد المحدود لمراكز التسجيل سبباً في تدنّي معدلات التسجيل، و ما زاد الوضع

سوءً، المشاركة والتعبئة المحدودة من قبل المجتمع المدني والأحزاب السياسية الأخرى بخلاف شريكي اتفاقية السلام الشامل، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، في تثقيف الناخبين وتعبئتهم.

التحديات التي تم رصدها خلال تسجيل الناخبين لن تقدح في نزاهة العملية في مجملها، غير أنه يتعّين على المفوضية القومية للانتخابات واللجنة الولائية العليا للانتخابات والأطراف الأخرى المعنية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول جميع الناخبين المسجلين على فرص متساوية للمشاركة خلال فترة الاقتراع المزمع إجراؤه في 2 مايو المقبل. ويرغب المركز في التنويه بهذه القضايا لتقديم الدروس المستخصلة للاستفادة منها في الممارسات المستقلبية لنشاطات تسجيل الناخبين في السودان، وإذا أمكن، تحديد مجالات بعينها لتقوم السلطات الانتخابية والجهات المعنية الأخرى باتخاذ التدابير الضرورية لضمان أنّ المراحل المتبقية من العملية الانتخابية ستكون أكثر مصداقية، وشمولاً، وشفافيةً، وتتماشى مع التزامات السودان الوطنية والدولية.

ويتوجّب على المفوضية القومية للانتخابات الإعلان عن عدد ومواقع مراكز الاقتراع في موعدٍ موات ، وإطلاع كافة الناخبين المسجلين عن حقوقهم الانتخابية ومواقع مراكز الاقتراع المحددة لهم، وهذا ما يساعد على ضمان حصول كافة الناخبين المسجلين لوصول متكافيء لمراكز الاقتراع. كما يحث مركز كارتر مندوبي الأحزاب السياسية على المشاركة العريضة للأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها السياسية، وتعبئة المراقبين المحليين بصورة أكبر لمراقبة عملية الاقتراع. علاوةً على ذلك، يرحب المركز بمشاركة المراقبين الدوليين الإضافيين نظراً لأهمية انتخابات جنوب كردفان لجميع السودان.

وبالنظر إلى التزامات السودان بضمان الحق في الاقتراع بشكل عامٍ ومتساوٍ، والالتزام بالتنفيذ المخلص لاتفاقية السلام الشامل وحمايته لحرية التجمع، وحرية التعبير، يتعيّن على الحكومة السودانية بالشراكة مع ممثلي المجتمع الدولي الموجودين في جنوب كردفان، الاستمرار في مراقبة الوضع في الولاية عن كثب، لاسيما التحضير للانتخابات التي تُجرى في مايو المقبل، ومع اقرارنا بأنّ الانتخابات سباق سياسي، يتوجب على جميع الأطراف العمل سوياً لتحقيق عملية انتقالية سلمية في الولاية.

قام مركز كارتر بمراقبة تسجيل الناخبين في جنوب كردفان، في الفترة من 24 يناير إلى 12 فبراير، للإعداد لانتخابات المجلس التشريعي بالولاية المزمع أجراؤها في 2 مايو، حيث نشر المركز ستة مراقبين طافوا 67 مركزاً للتسجيل في جنوب كردفان في 19 دائرة جغرافية بالولاية من أصل 32 دائرة. ويشيد مركز كارتر بالمفوضية القومية للانتخابات وقيامها بمنح الاعتماد لمراقبي المركز في الوقت المناسب لضمان عدم حدوث تأخير في نشر المراقبين.

سيبقى مركز كارتر في السودان لمراقبة تعيين المرشحين، وفترة الحملات الانتخابية، والاقتراع، وعمليات العد لانتخابات جنوب كردفان. و يقيّم مركز كارتر عمليات الانتخابات في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل 2005، والدستور القومي الانتقالي للسودان، وقانون الانتخابات القومية، والتزامات السودان الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية. وفي الوقت الراهن، لدى مركز كارتر 12 مراقب طويل الأمد في السودان لتقديم التقارير حول عمليات ما بعد الاستفتاء، ولمراقبة وتقديم التقارير حول الانتخابات المؤجلة في جنوب كردفان، والمشورة الشعبية في النيل الأزرق. وتهدف بعثة مركز كارتر إلى تقديم تقييم محايد لمجمل جودة الانتخابات والترويج لعملية شاملة لجميع مواطني جنوب كردفان وإظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية.

ويجري مركز كارتر أنشطة المراقبة وفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ولائحة قواعد السلوك، التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2005 وصادقت عليها 35 مجموعة مراقبة. هذا وسينشر مركز كارتر بيانات عامة دورية حول نتائج الاستفتاء، وستكون متاحةً على الموقع الالكتروني للمركز:.www.cartercenter.org

####

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين، بالشراكة مع جامعة ايموري، لدفع عمليات السلام والارتقاء بالصحة في جميع أنحاء العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية، وقد ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلدا عبر حل النزاعات؛ ودعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير خدمات الصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين على زيادة إنتاج المحاصيل. ويعمل مركز كارتر في السودان، و لأكثر من عشرين عاما، على الارتقاء بالصحة وحل النزاعات و منعها. للمزيد من التفاصيل حول المركز يرجى زيارة موقعنا www.cartercenter.org

بيان أولي حول عملية تسجيل الناخبين للانتخابات المؤجّلة في جنوب كردفان

قام مركز كارتر بمراقبة عملية تسجيل الناخبين في جنوب كردفان التي أُجريت في الفترة من 24 يناير إلى 12 فبراير تمهيداً لانتخابات المجلس التشريعي بالولاية المتوقع إجراؤها في 2 مايو[1]، ونشر المركز 6 مراقبين طافوا 67 مركز تسجيل في جنوب كردفان منتشرة في 19 دائرة انتخابية من أصل 32 دائرة بالولاية. وقد كان التحليل والتوصيات المضمنة في هذا البيان مستندة على المراقبة المباشرة التي قام بها مراقبو المركز.

إجمالاً، نوّه المركز أنّ موظفي التسجيل قد أدوا عملهم في مراكز التسجيل بجنوب كردفان بشكل موثوق لحد كبير، وتم إجراء التسجيل في مناخ سلمي في معظم المناطق فيما عدا واقعة أمنية بسيطة في السما شرق.لقد جرى العمل في مراكز التسجيل دون حدوث عراقيل كبيرة ما أتاح الفرصة لمواطني جنوب كردفان للتسجيل للانتخابات المقررة في مايو 2011.

ورغم هذه النجاحات، فقد كانت هناك العديد الاخفاقات التي أضرت بشمولية وسلامة عملية تسجيل الناخبين مما أدى إلى ضعف إقبال الناخبين للتسجيل، وقد أعلنت المفوضية القومية للانتخابات أنّ إجمالي عدد الناخبين المسجلين بلغ 642555 شخصاً وهو أقل من عدد الناخبين الذين تم تسجليهم في ولاية جنوب كردفان للانتخابات القومية في أبريل 2010 بنحو 1000000 شخص تقريباً، وحسب التعداد السكاني في يونيو 2010 بلغ عدد الناخبين المؤهلين في الولاية 1172604 ناخباً، وبينما يتعذر تحديد السبب الحقيقي وراء الإقبال المتدني للناخبين خلافاً للتوقعات، فإنّ عدم تثقيف الناخبين بشكلٍ كافٍ، وقلة عدد مراكز التسجيل، والتحضيرات الضعيفة من قبل المفوضية القومية للانتخابات، ربما كانت من ضمن العوامل المساعدة لذلك. ففي خلال فترة التسجيل، لم تعمل مؤسسات إدارة الانتخابات على نشر عددٍ كافٍ من موظفي التسجيل لضمان تسجيل كافة المواطنين ومشاركتهم في العملية الانتخابية في جنوب كردفان وإعداد سجل جديد للناخبين، كما كان هناك افتقار لتثقيف الناخبين حول عملية التسجيل، فضلاً عن تواجد عدد قليل من موظفي التسجيل في المواقع. وقد زاد من وطأة هذه العراقيل عدم تثقيف الناخبين بشكلٍ كافٍ حول مواعيد ومواقع نشر فرق التسجيل، ما يقلل من عناء سفر الناخبين لمواقع التسجيل في حالة وجود الفرق الجوالة.

بينما أسمهت المشكلات المذكورة في ضعف نسبة تسجيل الناخبين، يتوجب على المفوضية القومية للانتخابات، واللجنة الولائية العليا للانتخابات، والأطراف المعنية الأخرى القيام بخطوات ملموسة للتحضير للانتخابات في جنوب كردفان لضمان حصول أكبر عدد ممكن من الناخبين المسجلين على المعلومات والموارد اللازمة للإدلاء بأصواتهم في

[1] تم تأجيل الانتخابات لمدة ثلاثة أيام بسبب تأخّر نشر سجل الناخبين مما استدعى تمديد الخط الزمني للانتخابات.

انتخابات حقيقة وتحظى بالمصداقية. وعلى اللجنة الولائية العليا للانتخابات، بدعم من المفوضية القومية للانتخابات، ضمان القيام بأعمال تثقيف واسعة وشاملة للناخبين قبل الاقتراع وتوجيه الناخبين إلى مواقع الاقتراع المحددة لهم. وعلى منسوبي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بمساعدة المجتمع الدولي، ان اقتضت الضرورة، مضاعفة جهودهم للاسهام في تحسين تثقيف الناخبين من مواطني جنوب كردفان.

خلفية عن العملية الانتخابية في جنوب كردفان

في مارس 2010 أجّلت المفوضية القومية للانتخابات انتخابات المجلس التشريعي بالولاية بسبب المزاعم التي ساقتها الحركة الشعبية لتحرير السودان وتتلخص في ضعف تمثيل جنوب السودان وجنوب كردفان في المجلس الوطني بسبب عدم دقة نتائج التعداد السكاني لعام 2008، وقد عمل الحزبان الحاكمان – المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على تجاوز هذه العقبة بالتفاوض حول تخصيص 40 مقعداً إضافياً للجنوب في المجلس الوطني تُخصّص منها 4 مقاعد لمنطقة جبال النوبة بجنوب كردفان ومقعدين لأبيي. وافقت الحركة الشعبية على المشاركة في الانتخابات الرئاسية والانتخابات الوطنية البرلمانية في جنوب كردفان وفقاً لما تقرّر، فيما تم تأجيل انتخابات الولاة وانتخابات المجلس التشريعي إلى موعد لاحق.

أيضا تمخّضت المفاوضات عن اتفاق بين الطرفين قضى بإجراء تعداد سكاني جديد في جنوب كردفان، وغيره من التدابير التحضيرية الرئيسة المتعلقة بترسيم الدوائر الجغرافية وتثقيف الناخبين. أُجرى تعداد سكاني جديد وبلغ عدد الناخبين المؤهلين بموجبه 1172406 ناخباً في الولاية[2] تقريباً بزيادة 340000 ناخب جديد محتمل بالمقارنة مع عدد الناخبين الذين تم تسجيلهم لانتخابات أبريل 2010 البالغ عددهم 740000 ناخب تقريباً.

هذا وستُعقد الانتخابات في جميع الدوائر الجغرافية بالولاية وعددها 32 دائرة، كما سيتم انتخاب المجلس التشريعي من خلال 32 مقعداً بالتصويت المتعدّد في الدوائر الجغرافية بالولاية، و14 مقعداً من خلال التصويت النسبي في قائمة المرأة، و8 مقاعد من خلال التصويت النسبي في القائمة الحزبية، وفي المقابل سيُعطى الناخبون أربع بطاقات في مراكز الاقتراع لانتخاب الوالي، والدائرة الجغرافية، وقائمة المرأة، والقائمة الحزبية[3]. تشكل الانتخابات في جنوب كردفان خطوةً ضرورية لضمان قدوم حكومة منتخبة ديمقراطياً في الولاية للإشراف على المشورة الشعبية – التي تعتبر علامة فارقة في اتفاقية السلام الشامل.

---

[2] ترسيم الدوائر الجغرافية الذي أُجري في الفترة نوفمبر 2010–يناير 2011 وبيّن أن العدد الكلي لسكان جنوب كردفان يبلغ 2508268 شخصا.

[3] المادة 31 من قانون الانتخابات القومية.

في البداية، سعت المفوضية القومية للانتخابات لتحديث السجل الانتخابي الحالي، ولكن بعد مناشدات الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب المعارضة قررت إعداد سجل جديد كلياً عوضاً عن تحديث السجل المعد في نوفمبر – ديسمبر 2009، وإذا ما مُنحت الوقت الكافي للتحضير، وربما أفضى قرارها القاضي بإعداد قائمة جديدة إلى إعداد سجل شامل للناخبين، ورغم الإشادة بالمفوضية القومية للانتخابات لاستجابتها لمطالب الحزبين، فقد أخفقت، عند تخطيطها لإجراء التسجيل، أن تضع في اعتبارها الموارد وتثقيف الناخبين بالنظر إلى ضرورتهما في تسجيل كافة المواطنين المؤهلين في جنوب كردفان.

وفي 20 يناير، وافقت المفوضية القومية للانتخابات على موعد جديد للانتخابات قضى بأن تكون فترة تسجيل الناخبين من 24 يناير حتى 12 فبراير (20 يوم)[4]، واستناداً على قرار المفوضية القومية للانتخابات تم نشر 110 فرق تسجيل جوالة لتغطي 1463 مركزاً للتسجيل.

الأهلية للمشاركة في الانتخابات

تسمح المفوضية القومية للانتخابات بصورة عامة للمواطن الذي يبلغ عمره 18 سنة، ويتمتع بالعقل السليم، والمقيم في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور قبل تاريخ قفل السجل بقيد اسمه في سجل الناخبين.[5]

لقد تم الإبلاغ عن حالات قليلة مُنع فيها الناخبون من التسجيل بسبب دواعي الإقامة أو عدم توفر الوثائق الثبوتية، و في معظم مراكز التسجيل التي زارها المراقبون، أخفق موظفو التسجيل في طلب اثبات الشخصية ما يشير إلى أنّ التدريب لم يركز بصورة كافية على الخطوات الأولية لعملية التسجيل. ونظراً لإجراء التسجيل عن طريق الفرق الجوالة، فمن غير المرجّح أن يعتمد المسؤولون بصورة مستمرة على معرفة موظفي التسجيل الشخصية لأعضاء المجتمع. في المستقبل، يتعين أن يتركز التدريب على ضرورة التزام موظفي التسجيل بوسائل التحقّق لأهميتها.

كما يساور المركز القلق من فشل اللجنة العليا للانتخابات الولائية في إتاحة سبل الوصول الكافية لمواطني منطقة أبيي إلى مراكز التسجيل. وبحسب مقتضيات اتفاقية السلام الشامل، يتعين تمثيل مواطني أبيي في المجلس التشريعي لولاية جنوب كردفان[6]، وفي خطاب للمركز، أكدت المفوضية القومية للانتخابات أهلية مواطني أبيي وأشارت إلى أنهم جزء من دائرة الدباب و شمال أبيي رقم 32[7]، إنّه أمر باعث للقلق، والحال كذلك، أن تقرّر اللجنة الولائية العليا

---

[4] قرار المفوضية القومية للانتخابات رقم 98، 20 يناير 2011

[5] بطاقة اثبات الهوية الشخصية أو شهادة تعريف من اللجنة الشعبية بالمحلية أو السلطات الإدارية المحلية من مطلوبات التسجيل، ومن لا يملك بطاقة اثبات شخصية أو شهادة تأهيل معتمدة ينص القانون على الاستعانة بالعرّيفين الذين يقومون بتحديد الناس المنتمين إلى مناطقهم.

[6] البند 6-2 من اتفاقية السلام الشامل.

[7] خطاب بتاريخ 21 فبراير 2011 مرسل من الأمين العام د. جلال محمد أحمد.

للانتخابات بجنوب كردفان عدم إقامة مراكز تسجيل للناخبين في نطاق حدود أبيي وفقاً للقرار الصادر من محكمة التحكيم الدائمة، وقد أرغم هذا القرار، في واقع الأمر، مواطني أبيي على السفر لعدةكليومترات شمالاً بغية التسجيل للتصويت. وبينما لم تعالج حتى الآن مشكلة المواطنين الذين لا يستطيعون تسجيل أسمائهم للتصويت، يحث المركز اللجنة الولائية العليا للانتخابات بجنوب كردفان على ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتثقيف الناخبين المسجلين في أبيي حول إجراءات التصويت ومواقع مراكز الاقتراع التابعة لهم لانتخابات 2 مايو.

إدارة الانتخابات

تقع المسئولية على عاتق المفوضية القومية للانتخابات في إدارة الانتخابات على امتداد الوطن، ومن ضمنها عملية تسجيل الناخبين. وبينما التزمت المفوضية القومية للانتخابات بشكل عام بالقوانين الراهنة، فقد أخفقت في إجازة ونشر القرارات الإجرائية في الوقت المناسب، ما كان من شأنه أن يحسّن من شفافية وسلامة العملية[8]، وبتفضيلها لسرعة عملية التسجيل على حساب شمولها، فقد أخفقت المفوضية القومية للانتخابات في أن تلتزم بشكل كامل بالتزامات السودان في كفالة الحق الانتخابي الشامل والمتساوي لجميع المواطنين المؤهلين وفاقمت من معوقات المشاركة.[9]

عانت المفوضية القومية للانتخابات أثناء عملية تسجيل الناخبين من شح القدرات وقلة التمويل، وقد شكا موظفو التسجيل في معظم المراكز التي زارها المراقبون من عدم توفر المرتبات. إجمالاً، لم يتلق 86 في المائة من الموظفين رواتبهم حتى الآن خلال عملية التسجيل، وفي العديد من المواقع التي زارها المراقبون، أفاد موظفو التسجيل بتلقيهم لمبلغ 200 جنيه سوداني (حوالي 70 دولار أمريكي)كقرض يتم خصمه من مرتباتهم. ويساور العديد من الموظفين الإحساس بأنهم لم يتلقوا أي تنويرٍ كافٍ عن موعد استلام مرتباتهم النهائية. وبذلك يتوجب على المفوضية القومية للانتخابات العمل مع اللجنة العليا لانتخابات جنوب كردفان على ضمان تنوير جميع الموظفين بصورة واضحة عن موعد استلام مرتباتهم وإعداد خطة في الأسابيع السابقة للاقتراع تجنب موظفو الانتخابات التعرض لارباك مماثل أو تأخير المرتبات.

عملية التسجيل

---

[8] تقر المادة (5) من القانون القومي للانتخابات باستقلالية مؤسسة إدارة الانتخابات بالقول: "يجب أن تكون المفوضية مستقلة من الناحية الفنية والمالية وأن تقوم بأداء مهامها وأعبائها بشكل مستقل ومحايد وشفاف".

[9] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية،الأمم المتحدة، تعليق عام 25 (الفقرة 11) عن "حق المشاركة في الشئون العامة، وحق التصويت، والحق المتساوي في الحصول على الخدمة العامة"، لجنةحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

بينما نفذت معظم مراكز التسجيل التي قام بمراقبتها مركز كارتر مهامها بطريقة سليمة من الناحية الفنية، إلا أنّ هناك الكثير من العيوب الإدارية من قبل المفوضية العليا للانتخابات واللجنة الولائية العليا للانتخابات بجنوب كردفان مما أضرّ بسلامة عملية تسجيل الناخبين. وقد أشار مراقبو مركز كارتر إلى عدد من الحالات التي لم يتقيد فيها موظفو التسجيل في اتباع الإجراءات بشكل صحيح، أبرزها، تقاعس موظفي التسجيل عن سؤال المواطنين عن مكان إقامتهم، (تم سؤال المسّجلين في 26 في المائة من المراكز التي زارها المراقبون)، ومدة إقامتهم في المنطقة (9 في المائة من المسجلين)، وإذا ما سبق أن سجّل الشخص اسمه في مركز آخر (وردت في مركز واحد من المراكز التي زارها المراقبون). تقتضي إجراءات التسجيل التزام موظفي التسجيل بهذه الخطوات للحيلولة دون قيام المواطنين بالتسجيل المتعدد في جنوب كردفان، وبالتالي فإنّ تقاعس موظفي التسجيل في اتباع هذه الإجراءات يقوّض التزام السودان بحماية الحق الانتخابي المتكافيء.[10]

وبالرغم من المخالفات الفنية، يشيد المركز بأداء موظفي التسجيل الذين كانوا يعملون في مناخ مليء بالتحديات ودون تطمين واضح فيما يخص مبالغ رواتبهم ومواعيد صرفها. وقد أسهم الإهمال، وضعف التدريب، أو عدم كفاية التعليم، في ضعف أداء موظفي التسجيل، ما أدى إلى بروز الخلل في تسجيل الأسماء بشكل صحيح في سجل الناخبين. جدير بالذكر، أن معظم مراكز التسجيل التي طاف عليها مراقبو مركز كارتر على امتداد جنوب كردفان فتحت أبوابها في الوقت المحدد (98 في المائة من المراكز) والتزمت فرق التسجيل تماماً بالجدول الزمني المحدد من قبل المفوضية العليا للانتخابات.

ويساور مراقبو مركز كارتر القلق بشكلٍ خاص من العدد المتدنّي نسبياً لمن تمّ تسجيلهم خلال العملية التي استمرت عشرين يوماً. جدير بالملاحظة، أنّ الفرق الجوّالة التي نُشرت لتغطية كاف مراكز التسجيل لم تكن كافية لتسجيل جميع الناخبين المؤهّلين حسب التقدير، وأشارت الأرقام الأولية التي وردت إلى السلطات الانتخابية خلال مرحلة التسجيل أنّ معدلات تسجيل الناخبين ستكون أقلّ من معدلات تسجيل الناخبين في نوفمبر 2009 لانتخابات أبريل 2010. ونظراً لتدنّي الإقبال على التسجيل، كان ينبغي على الجهات المنظّمة للانتخابات وضع خيارين قيد الاعتبار: نشر المزيد من فرق التسجيل أو تمديد فترة التسجيل لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتسجيل. ولكي يلتزم السودان بالتزامه ضمان الحق الانتخابي العام، ينبغي على المفوضية القومية للانتخابات اتخاذ كافة التدابير الضرورية لكفالة هذا الحق لجميع المواطنين. غير أنّ المفوضية تقاعست عن القيام بما يلزم رغم توصيات المستشارين الدوليين باتخاذ خطوات ملموسة لتيسير زيادة التسجيل. وقد أشار عدد من المحاورين، بما فيهم موظفي مراكز التسجيل، أنّ العشرين يوماً ليست كافية لتسجيل الناخبين في جميع أرجاء جنوب كردفان.

---

[10] المادة 21 (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة.

ربما كان لجملة من العوامل المختلفة دوراً في تدني معدلات التسجيل، وقد نوّه المراقبون في العديد من المراكز بأنّه تعيّن على المواطنين قطع مسافات طويلة للغاية للتسجيل. علاوةً على ذلك، ربما أدّى تداخل موسم الحصاد مع فترة التسجيل إلى تدنّي نسبة التسجيل حيث أنّ غالبية مناطق الولاية زراعية في المقام الأول. فضلاً عن ذلك، أشارت المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية إلى أنّ تغيير إجراءات التسجيل عشية التسجيل قد أدى إلى التشويش، فالناخبون الذين سجلوا في 2009 لم يكونوا على بينة من أمرهم فيما إذا كان عليهم التسجيل مرة أخرى أم لا[11]. أخيرا، في حين أن المفوضية القومية للانتخابات قد أصدرت جدولاً زمنياً مفصلاً بنشر الفرق الجوالة ومواقعها، إلا أنّه لم يتم إطلاع المواطنين على مواعيد ومواقع نشر فرق التسجيل.

أضف إلى ذلك، افتقاد إجراءات التسجيل إلى وسائل الضمان الأساسية، على سبيل المثال، وضع الحبر على أيدي الناخبين المسجلين للحيلولة دون تسجيلهم لأكثر من مرة، ومن خلال هذه الوسيلة يمكن إضفاء مزيد من النزاهة على العملية. و في الدلنج، تلقى المراقبون تقارير موثوقة عن اتفاقية ثنائية بين إدارة الانتخابات والحزبين السياسيين الرئيسيين– المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان – للسماح بتسجيل جميع الطلاب بجامعة الدلنج بصرف النظر عن مكان إقامتهم ما يتيح الفرصة للطلاب للتسجيل أكثر من مرة. ونظراً إلى الكم الهائل من الأسماء المسجلة في سجل الناخبين فضلاً عن الأسماء المتماثلة، فإنّه من غير المحتمل أن يتعرّف الموظفون المعنيون بإدخال البيانات على الأسماء المكررّة بدقة واستبعادها أثناء معالجة البيانات.

تقوّض أوجه القصور التي شابت عملية التسجيل في جنوب كردفان التزامات السودان الوطنية والعالمية، وتستدعي المباديء منح كافة المواطنين المؤهّلين الحق في التصويت دون تمييز وأن تكون القيود لأسباب معقولة ومبررة لظروف استثنائية[12]. واستناداً إلى المشكلات التي رُصدت خلال عملية التسجيل، ينبغي على المفوضية القومية للانتخابات واللجنة الولائية العليا للانتخابات مضاعفة جهودهما لضمان تقيّد السودان بالتزاماته الدولية بمراعاة الحق الانتخابي الشامل والمتكافيء وتشجيع المشاركة الواسعة للناخبين المسجلين في العملية الانتخابية.

وعلى المسئولين القيام بمزيد من الخطوات لضمان الالتزام بهذه المباديء في المراحل المقبلة من العملية الانتخابية، حيث لم يعمل موظفو مراكز التسجيل التي زارها المراقبون التابعين لمركز كارتر بشكلٍ عام على إطلاع الناخين عن مكان الإدلاء بأصواتهم في يوم التصويت، حيث عمد عدد قليل من المراكز في عدد قليل من الدوائر[13] على تقديم هكذا معلومات. إنه من الأهمية بمكان أن تعمل السلطات الانتخابية على إيصال هذه الإرشادات في الوقت المناسب، خاصة

---

[11] ذكر مندوب الحركة الشعبية في رشاد بأنّ المفوضية القومية للانتخابات لم تشر إلى تغيير موعد بداية تسجيل الناخبين في ملصقاتها، وأجرت حملات توعية محدودة لإيصال الرسالة في صورتها الصحيحة إلى المواطنين المؤهلين.

[12] المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة المادة 2 من الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب، الاتحاد الإفريقي، المادة 8 من الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، الإتحاد الإفريقي.

[13] مراكز التسجيل رقم 24، 25، 30، 31 من جملة المراكز التي تمت زيارتها.

بالنظر إلى أنّ مراكز الاقتراع قد لا تكون في نفس أماكن مراكز التسجيل في جنوب كردفان. وإذا تمّ تغيير الموقع دون إخطار الناخبين فقد يواجهون صعوبات في الوصول إلى مراكز الاقتراع المحددة لهم.

علاوةً على ذلك، تلقى المسجلون رسائل مشوشة حول ما إذا كانت هناك ضرورة لوجود إيصالات تسجيل للإدلاء بالأصوات في يوم الاقتراع. وحسب المفوضية القومية للانتخابات فإنه ليس مطلوباً من الناخبين تقديم ايصال التسجيل، لذا يتعّين إخطار موظفي مراكز التسجيل ومراكز الاقتراع بعدم منع الناخبين المسجلين من الإدلاء بأصواتهم إذا لم يبرزوا إيصال التسجيل في يوم الاقتراع. وفي إطار التزام الولاية بالإسهام في جهود تثقيف الناخبين، ينبغي ترتيب أنشطة تثقيف شاملة وذات مصداقية لضمان أنّ جميع المواطنين المؤهلين سيكونوا على دراية بحقوقهم السياسية بما فيها حقهم في التصويت والتسجيل للتصويت.[14]

إدخال البيانات

تمت معالجة بيانات تسجيل الناخبين خلال الفترة 31 يناير – 25 فبراير. ونظراً للصعوبات التي برزت عند معالجة البيانات في كادوقلي، والناجمة عن ضعف الاتصال في الشبكة، قرر المسؤولون معالجة عدد من الاستمارات في مركز البيانات في الخرطوم لتسهيل هذه العملية[15]. بلغ عدد السجلات التي تمت معالجتها في نهاية الأمر في الخرطوم 110سجلاً. ورغم هذه الجهود، لم يتم الفراغ من إدخال البيانات، وتأخرت عملية نشر الكشوفات لثلاثة أيام حين صار جلياً أنّه لا يمكن الايفاء بالموعد المحدد في 23 فبراير، مما اثّر بالتالي على الجدول الزمني للانتخابات.

و أفاد مراقبو مركز كارتر أنّ عدداً محدوداً من السجلات تم الحجر عليها في كادوقلي والخرطوم بسبب الأخطاء الطباعية أو الإملائية. وفي ثلاث من الحالات، تم تكرار طباعة نفس أرقام الناخبين لأكثر من مرة، حيث لا يقبل برنامج الحاسب الآلي المستخدم أرقاماً مكررة. كما كان هناك عدد قليل من المشكلات الأخرى، مثل الأخطاء في تسجيل الدوائر الإنتخابية أو أرقام مراكز التسجيل، والتي تم تصحيحها عند إدخال البيانات. كما تم أيضا فحص البيانات المدخلة لتجنّب الادخال المزدوج تحقيقاً لمزيد من الدقة[16].

وعلى الرغم من مشكلات الشبكة وغيرها من المشكلات، فإنّ مراكز البيانات، سواء في كادوقلي أو الخرطوم، عملت بشفافية خلال عملية التسجيل وكانت سريعة الإستجابة لاستفسارات المراقبين[17]. وفي حين أنّ هذه الشفافية

---

[14] المادة 19 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، المادة 39 من القانون القومي للانتخابات.

[15] تم ارسال 200000 استمارة إضافية إلى الخرطوم فى 20 فبراير لإدخال البيانات.

[16] على سبيل المثال في الدائرة رقم 22، المركز رقم 31، تم اكتشاف ثلاثة أسماء متطابقة، وعلى الرغم من اختلاف السن ، فقد تم حجر دفتر التسجيل الى حين التحقق من البيانات المدخلة بعد المزيد من المراجعة.

[17] بالرغم من أنّه تناهى لاسماع المراقبين أنّ موظفي مركز البيانات كانوا أعضاء في حزب المؤتمر الوطني، إلا أنّه لم يتم التأكد من ذلك.

جديرة بالملاحظة، إلا أنّ المراقبين كانوا قلقين بسبب غياب تبادل المعلومات بين مراكز البيانات في كادوقلي والخرطوم، كما يتضح من واقعة أنّ مركز البيانات في كادوقلي لم يكن على علم بأنّ مركزالخرطوم قد أدخل عدة آلاف من الأسماء على الرغم من أنّ المكتبين كانا يقومان بإدخال الأسماء في ذات الشبكة المشتركة.

عرض الكشوفات

قاد القرار المتأخّر للجنة الولائية العليا للانتخابات حول مواقع وأعداد مراكز عرض الكشوفات إلى تقويض قدرة الناخبين على التأكّد من أنّ أسمائهم كانت موجودة في السجل الأولي للناخبين مما أضر بالتالي بسلامة العملية. وكان هذا مما يُؤسف له، لأنّ الجدول الزمني للانتخابات يلزم بعرض سجل الناخبين الأوّلي لفترة محدودة من الزمن[18]. في البداية، خططّت اللجنة الولائية للانتخابات لإنشاء أكثر من 600 مركز لعرض الكشوفات والتي ستتحول لاحقاً إلى مراكز للاقتراع. إلا أنّ هذا القرار قد عُدّل، حسبما ورد، نتيجة للنقص في الموارد البشرية. وفي يوم 20 فبراير، أنشأت اللجنة الولائية للانتخابات 232 مركزاً لعرض الكشوفات، يقع معظمها في المراكز الحضرية، والأماكن المركزية للتجمع في حالات المجتمعات الصغيرة.

لم تتمكن المفوضية القومية للانتخابات واللجنة الولائية العليا للانتخابات من الوفاء بموعد عرض السجل الأوّلي للناخبين في 23 فبراير. و تقرر، في يوم 22 فبراير، تأجيل العملية لمدة ثلاثة أيام، وتمديد فترة عرض السجل الأوّلي للناخبين لمدة ثلاثة أيام أخرى. وأدّى ذلك إلى عرض السجل الأوّلي للناخبين من 26 فبراير وحتى 2 مارس. فكبادرة إيجابية، مددّت السلطات الانتخابية فترة عرض الكشوفات لضمان أنّ جميع مراكز عرض الكشوفات قد قامت بطباعة القوائم المتاحة للناخبين وأنّ الناخبين المسجلين باتت لديهم إمكانية أكبر لمراجعة القوائم للتأكّد من دقتها.

الشكاوى والطعون

في حين أنّ الأحزاب السياسية لم تنظر لتدني نسبة المشاركة في عملية تسجيل الناخبين كمشكلة، إلا أنّ المفوضية القومية للانتخابات واللجنة الولائية العليا للانتخابات قد تسلمت شكاوى عدة، من قبل الحركة الشعبية وأحزاب المعارضة الأخرى، أبرزت مخاوف قوية بشأن مزاعم التزوير الذى تم في عمليات تسجيل الناخبين. وأعربت الحركة الشعبية عن مخاوفها من أنّ موظفي التسجيل كانوا يحابون وكلاء حزب المؤتمر الوطني وأن المراقبين من الحركة

[18] تم تمديد فترة عرض الكشوفات من ثلاثة أيام إلى 6 أيام.

الشعبية كانت تتم عرقلة عملهم. وبحسب معرفة مراقبي مركز كارتر، لم تتحقق أيّا من هذه الادعاءات كشكاوى رسمية.

في 28 يناير، قدّمت الحركة الشعبية شكوى رسمية للجنة الولائية العليا للانتخابات تتعلق بتسجيل البعض دون السن القانونية، ومنع دخول وكلاء حزبهم إلى مراكز التسجيل والطعن أيضا في تعليق عمليات التسجيل في مركز التسجيل رقم (2) في "السماح شرق" بسبب الفوضى التي كان قد سببها أشخاص مجهولو الهوية، كما طالبت بتنحية الرئيس[19]. وتقدم مسؤولو المؤتمر الوطني بشكوى مضادة، يتهمون فيها الحركة الشعبية باعاقة عملية التسجيل و أنّ الحركة الشعبية كان لها وكلاء يقومون بتصوير المسجلين، مما أدّى إلى اطلاق نار وخلق بيئة مضطربة تفتقد للنظام. ورفضت اللجنة الولائية العليا للانتخابات، في ردها، الطلب بإقالة الرئيس، وذكرت أنّ السماح للناس بالتجمع في موقع التسجيل هو مسؤولية مشتركة بين الرئيس وممثلي الأحزاب؛ وأنّه كان ينبغي عليهما معاً التعاون في الحفاظ على تدفق حركة الناس في مركز التسجيل بما يجنب احتشادهم، وهذه ليست مسؤولية الرئيس وحده. كذلك، أبانت اللجنة الولائية العليا للانتخابات أنّه ونظراً لتضارب الشهادات حول من بدأ بإطلاق النار، يكون التحقيق في الأمر من اختصاص الشرطة. ومع ذلك، فقد تم نشر وحدة من "الوحدات المشتركة المدمجة" لتوفير الأمن في المنطقة.

بعد الإنتهاء من عملية تسجيل الناخبين ، قدمت الحركة الشعبية وسبعة أحزاب أخرى عدة شكاوى رسمية إلى المفوضية القومية للانتخابات[20]. هذه الشكاوى ادّعت وقوع مخالفات مزعومة في الدائرة رقم (30)، شملت الادعاء بأنّه قد تم إضافة فريق إضافي لتسجيل الناخبين في الأيام الأخيرة لم يكن يعمل تحت إشراف ضابط الدائرة الانتخابية، وإنّما كان يعمل تحت امرة اللجنة الولائية العليا للانتخابات مباشرة[21]. وطالبت الحركة الشعبية بإزالة جميع تلك الأسماء، مشيرة إلى أنها ستثير اعتراضات جدّية إذا لم يحدث ذلك[22]. وتم استدعاء موظفي التسجيل من الدائرة المعنية لمناقشة هذه المسألة، حيث تمت تنحية الرئيس في وقت لاحق.

وزعم طعن تقدم به في 28 فبراير مسؤول الحركة الشعبية ياسر عرمان وأحزاب المعارضة السبعة أنّه قد تم إدراج 38374 ناخب بطريقة غير مشروعة في السجل الانتخابي في 20 دائرة جغرافية فضلا عن إزالة 12 دائرة جغرافية

---

[19] الدائرة رقم (10)، غرب كادقلى.

[20] الحزب الشيوعي السودان، الحزب الاتحادى الديمقراطي ، حزب الأمة القومي، الحزب القومي ، حزب العدالة ، حزب المؤتمر الشعبي ، وحزب البعث.

[21] من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن زعيم الحركة الشعبية في كادوقلي قد أفاد بأنهم رفضوا أرقام تسجيل الناخبين فى 2010 لأنها كانت أعلى مما هي عليه فى الواقع.

[22] ومن الجدير بالذكر أن هذا حدث في منطقة تتبع إلى حد كبير للمسيرية ، حيث من المسلم به عموما أن الاقبال كان ضعيفا. فالحركة الشعبية تزعم أن المسيرية يقاطعون العملية كرد فعل لوعود لم يتم الوفاء بها من قبل حزب المؤتمر الوطني، أمّا حزب المؤتمر الوطني فقد رفض هذا الزعم، لكنه قال أنّه كان من الصعب الوصول إلى البدو في تلك المناطق.

بها 20044 من الناخبين، ووفقا لعريضة الطعن هذه، فإنّ هناك فجوة تبلغ 58880 ناخباً بين السجل الرسمى والسجل الذى تم تجهيزه لاحقاً. ورداً على هذه الطعون، أوفدت المفوضية القومية للانتخابات فريقا فنيا للتحقيق إلى ولاية جنوب كردفان، حيث أستبعدت نتيجة لذلك أسماء 16000 من قائمة الناخبين في المجلد. وفي 6 مارس، أصدرت المفوضية القومية للانتخابات رداً رسمياً على هذه وغيرها من الشكاوى، مشيرة إلى أنّ الفريق الفني الذي أرسلته إلى ولاية جنوب كردفان لم يجد دليلاً على مزاعم التزوير الأخرى. وأشارت أيضا إلى أنّ البيانات التي تستند عليها الطعون غير دقيقة، موضحة الاختلافات في أعداد تسجيل الناخبين.

على الرغم من أنّ المفوضية القومية للانتخابات قد استجابت للمزاعم التي تقدمت بها الأحزاب السياسية، إلا أنّه ينبغي أن يكون هناك المزيد من الآليات الفعالة لضمان المقاضاة الشفافة والمعالجات القانونية الموسّعة، وينبغي على الدولة أن تعترف بالحق الأساسي لكل فرد أو حزب سياسي في الانتصاف لتعرضه لانتهاك الحقوق السياسية والانتخابية، بما في ذلك الحق في التصويت، والحق في التسجيل كناخب، إضافة لحق الانتخاب، وحقوق الأحزاب، وحقوق الحملة الانتخابية[23]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ من مسؤولية الدولة ضمان أن تتم تسوية النزاع على نحو فعال وفي الإطار الزمني للعملية الانتخابية وعن طريق سلطة مستقلة ونزيهة[24].

نشاط الأحزاب السياسية

إنّ وجود وكلاء الاحزاب ومشاركتهم النشطة، حيث أنّهم يمثلون مصالح مختلفة، لأمر بالغ الأهمية لسلامة العملية الانتخابية. إلا أنّ فعالية هؤلاء الوكلاء تعتمد على قدرتهم على العمل بحرية، وعلى إدراكهم المتين للإجراءات الانتخابية ودورهم في هذه العملية. وخلال فترة التسجيل، كان وكلاء الأحزاب حضوراً في غالبية مراكز التسجيل، ومع ذلك، فإنّ عضويتهم كانت مقتصرة، لحد كبير، على حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. وكان للحركة الشعبية وجود أكبر في جميع أنحاء الولاية على امتداد المراكز التي زارها المراقبون. وخلال الاجتماع مع حزب الأمة القومي، تم اطلاع المراقبين أنّ الحزب لم يكن لديه ما يكفي من الموارد لمراقبة عملية تسجيل الناخبين، والذى يبدو أنّه حال أحزاب المعارضة الأخرى كذلك.

وبجانب مراقبة العملية، شوهد وكلاء الاحزاب خارج غالبية مراكز التسجيل التي تمت مراقبتها، يسجلون الأسماء ويرصدون أعداد المسجلين من المواطنين. وأخبر أعضاء من الحزبين مراقبي مركز كارتر أنّ ما كانوا يقومون به يمثل وسيلة لتعقب عدد المسجلين من أعضائهم، ولتقدير عدد الأصوات المتوقع أن ينالها مرشحيهم. وبالرغم أن من ذلك

---

[23] المادة 2 من العهد الدولي لالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة.

[24] المادة (17) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الاتحاد الافريقي .

لا يمثل انتهاكاً لقانون الانتخابات، إلا أنّ تلك الممارسة لا تمثل خطوة رسمية في عملية التسجيل، وهى ربما تؤدى إلى ارباك الكثير من المسجلين. وينبغي على الأحزاب السياسية العمل على ضمان أنّ عضويتها لا تنخرط في نشاط يمكن أن يقوض ثقة الجمهور في نزاهة العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دوراً هاماً في المساعدة على ضمان خلو العملية الانتخابية بأكملها من القسر أو الترهيب، وأنّها تتوافق مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية[25].

عقب الفراغ من تسجيل الناخبين، عقدت أحزاب المعارضة الثمانية[26] مؤتمر صحفي في يوم 27 فبراير في مقر الحركة الشعبية في الخرطوم للإعلان عن مخاوفها إلى المفوضية القومية للانتخابات على رؤوس الاشهاد. وفي 28 مارس كررت الحركة الشعبية ومؤيدوها الإعلان عن مخاوفهم إزاء عملية تسجيل الناخبين في مظاهرة نُظّمت أمام المفوضية القومية للانتخابات، وبالرغم من الوجود الأمني الكثيف الذى قُصد منه محاولة منعهم من الاقتراب من مقر المفوضية، إلا أنّ العريضة قد تم تقديمها[27]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم التعبير عن التحفظات على عملية تسجيل الناخبين في مكتب الحركة الشعبية في المقرن بالخرطوم حيث حضر الاجتماع أكثر من 2000 من المؤيدين.

التثقيف المدني

إنّ أرقام التسجيل المتواضعة تشير إلى أنّ التثقيف المدني للناخبين لم يكن واسع الانتشار في جميع أنحاء ولاية جنوب كردفان، مما أثّر على مستويات مشاركة الناخبين المؤهلين. ونتيجة للتأخير في عملية اتخاذ القرار والفشل اللاحق لمراكز التسجيل في إعلام المسجلين عن مواقع نشر الكشوفات والاقتراع، فمن المهم بذل المزيد من الجهود لتوعية الناخبين لضمان جعل الناخبين المؤهلين على علم بمكان وكيفية الادلاء بأصواتهم.

وكان المجتمع المدني غائباً إلى حد كبير عن جهود تنظيم أنشطة تثقيف وتوعية الناخبين، على الرغم من قيام بعض جماعات المجتمع المدني، عند اقتراب نهاية عملية تسجيل، بحشد الناس لتوعية الناخبين حول فترة نشر الكشوفات. وعلم مراقبو مركز كارتر بأنّ احدى منظمات المجتمع المدني (مبادرون) نظمت انشطة لتثقيف الناخبين عبر البرامج الإذاعية وتوزيع المنشورات. كما قام منتدى جنوب كردفان للتربية المدنية للانتخابات (SKCEF) أيضا بتثقيف الناخبين حول عملية التسجيل، وتشغيل خيمة إعلامية في الدلنج لمدة 20 يوماً وإجراء أنشطة تثقيف ناخبين مباشرة

---

[25] المواد40-41 من الدستور القومى الانتقالي ، والمادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة ؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، التعليق العام 25.

[26] الحركة الشعبية ، الحزب الشيوعي السوداني ، الحزب الاتحادى الديمقراطي، حزب الأمة القومي، الحزب القومي ، حزب العدالة ، حزب المؤتمر الشعبي ، وحزب البعث.

[27] يرجى الاطلاع على قسم الشكاوى والطعون.

(وجها لوجه) في خمس محليات[28]. وعلى الرغم من ذلك لم يتم ابلاغ المراقبين، في كل المراكز التي تمت زيارتها، عن وجود أي منظمات مجتمع مدني أو منظمات غير حكومية تقوم بتثقيف الناخبين في مناطقها. ونادراً ما كانت الملصقات تشاهد بالقرب من مراكز التسجيل، حيث شوهدت على عدد قليل جداً من السيارات والمباني واللوحات الإعلانية. وكانت معظم الملصقات التي تمت ملاحظتها تحمل التواريخ الأصلية للتسجيل (8-27 يناير). وأبلغت اللجنة الولائية العليا للانتخابات المراقبين أنّ مسؤولي اللجنة الانتخابية نظموا اجتماعات عامة عديدة حول العملية الانتخابية، وإن لم يتسن للمراقبين ملاحظة تلك الأنشطة بانفسهم.

وقد ثبت أنّ قرار إنشاء 232 مركزا فقط لنشر الكشوفات مثّل تحدياً لمكتب الأمم المتحدة المتكامل للاستفتاء والانتخابات (UNIRED) فيما يتعلق بتوعية الناخبين حول مواقع نشر الكشوفات ومواقع الاقتراع بشكل منفصل. وبالرغم من ذلك، فقد بدأ، في 20 فبراير، تثقيف الناخبين من خلال المنظمات غير الحكومية (SOLO، ECC، مبادرون ، ومركز الجندر) من خلال مكبرات الصوت والإعلانات على محطات الإذاعة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل للاستفتاء والانتخابات (UNIRED) مراقبي المركز أيضا أنه سيتم تنظيم حملة توعية مباشرة (وجها لوجه) لاطلاع الناخبين باماكن ظهور أسمائهم على سجل الناخبين النهائي.

لضمان توعية الجمهور، يجب أن يتجاوز التثقيف المدني الإعلانات العامة التي تنظم بين الحين والاخر؛ وينبغي السعي لبذل جهود متواصلة لبناء المعرفة بالعملية الانتخابية والثقة فيها من مستوى المجتمع المحلي إلى أعلى. ويمكن للمنظمات الوطنية والوكالات الدولية أن تلعب دورًا رئيسياً في دعم هذه الجهود، والتي ينبغي العمل على توسيعها لضمان فهم الناخبين لحقوقهم وواجباتهم الانتخابية. إنّ تثقيف الناخبين أمر حيوي لتمكين جمهور واعٍ من الناخبين من التمتع الكامل بحقوقهم التشاركية وهو يتصل مباشرة بالتزامات السودان نحو ضمان تمكين جميع المواطنين من التصويت على أساس المساواة وعدم التمييز[29].

مشاركة المرأة

تم رصد مشاركة المرأة بنشاط في عملية تسجيل الناخبين. هذا انجاز مهم ، خصوصاً في مقابل التحديات التي تواجه السودان في كفالة المساواة بين الجنسين. وقد أفاد مراقبو مركز كارتر أنّه قد تلاحظ أن أكثر من 50 في المئة من

---

[28] يقوم المعهد الديمقراطي الوطني بدعم عمل منتدى جنوب كردفان للتثقيف المدني حول الانتخابات (SKCEF).

[29] المادة (25) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة؛ والمادة 21 (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، والمادة (1) من الإعلان الخاص بالمبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، الاتحاد الأفريقي.

المسجلين كانوا من النساء. و في كثير من الأحيان، كانت المرأة ممثلة للحزب وموظفة بمركز التسجيل. وكانت النساء أكثر حماسة لا سيما في الدلنج، حيث أشرن إلى أنّ المرأة تريد حصتها المتمثلة في 25 في المئة من المقاعد[30].

ورغم أنّ المرأة شاركت بما يتناسب مع حصتها من السكان، إلا أنّ هناك حاجة لبذل مزيد من الجهد لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك مشاركتها في الهيئات الإدارية للانتخابات. ومن الأهمية بمكان أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات وحكومة السودان باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن يكون للمرأة تمثيل أكبر في جميع مستويات العملية الانتخابية وأن تشارك على قدم المساواة في تحقيق التحول الديمقراطي في السودان[31].

المراقبون المحلّيون والدوليون

يمثل مركز كارتر فريق المراقبين الدوليين الوحيد الموجود في ولاية جنوب كردفان خلال عملية تسجيل الناخبين، وقد أُتيحت لمراقبي مركز كارتر فرصة الوصول الكامل إلى مراكز تسجيل الناخبين في جميع أنحاء الولاية، بجانب مركز المعلومات واللجنة الولائية العليا للانتخابات و لم يتعرض الفريق لما يعرقل أداءه لواجباته. وأعرب مركز كارتر عن تقديره لعمل المفوضية القومية للانتخابات على تقديم الاعتماد لمراقبي المركز في الوقت المناسب لضمان عدم التأخير في نشر المراقبين. ويأمل المركز أن تتقدم منظمات أخرى بطلبات اعتمادها لدى اللجنة القومية للانتخابات وأن تشارك بارسال مراقبيها لرصد عمليات الاقتراع في ولاية جنوب كردفان.

ومن المؤسف أيضا أن عملية تسجيل الناخبين لم تتم مراقبتها على نطاق واسع من قبل مراقبين محليين، مما كان سيضمن زيادة الشفافية والنزاهة للعملية. وأبلغت اللجنة الولائية العليا للانتخابات مراقبي مركز كارتر بانه قد تم اعتماد 120 مراقباً تقريباً من أربع مجموعات مراقبة محلية (صلاح، وشبكة تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، و الثقة العدلية والمنتدى المدني القومي). و لم يتمكن المنتدى المدني القومي من المشاركة في المراقبة قبل تاريخ 2 فبراير بسبب قيود الميزانية. وشرعت شبكة تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان في المراقبة في 27 يناير وهى تزعم أنّ لها 90 متطوعاً يغطون كافة الدوائر الانتخابية البالغ عددها 32 . ورغم ذلك، فقد قابل مراقبو مركز كارتر عدداً قليلاً جداً من المراقبين في مراكز تسجيل الناخبين، بينما لم يكن لهؤلاء المراقبين أي وجود في مركز المعلومات في كادوقلي.

---

[30] وفقا للمادة 31 من قانون الانتخابات ، فإنّ 25 في المائة من الأصوات يجب أن تُخصص لتمثيل المرأة.

[31] المادة 9 (1)، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة، الاتحاد الافريقي.

ويحث المركز منظمات المراقبة المحلية لزيادة ودعم وجودها خلال فترة الاقتراع، بينما يناشد أيضا الشركاء الدوليين لتقديم أي دعم ضروري لضمان وجود مراقبين في جميع أنحاء الولاية لمراقبة جميع المراحل المتبقية من العملية الانتخابية واصدار تقارير بذلك. فالسودان يرتبط بالتزام دولي لضمان حق كل مواطن في المشاركة في الشؤون العامة في السودان، وحق المشاركة بحرية في المجتمع المدني ومنظمات المراقبة المحلية[32].

دور القوات الأمنية

لعبت قوات الأمن في معظم المواقع في ولاية جنوب كردفان دوراً إيجابياً بشكل عام في ضمان سلامة مراكز التسجيل. وأفاد مراقبو مركز كارتر أنّه لم تتم تقريباً الملاحظة المباشرة لأي حالات من الترهيب أو المضايقة من قبل قوات الأمن في مراكز تسجيل الناخبين، ولعب أفراد الشرطة الوطنية عموماً دوراً ايجابياً في الحفاظ على النظام خلال هذه العملية؛ وقد رصد المراقبون دخول أفراد الشرطة إلى مراكز التسجيل، تجاوزاً لموجهات المفوضية القومية للانتخابات حول تسجيل الناخبين، في تسعة في المئة فقط من مراكز التسجيل التي تمت زيارتها[33]. ووردت تقارير معزولة عن اعتقالات طالت أعضاء أحزاب المعارضة دون سبب في جنوب كردفان خلال تسجيل الناخبين، ممّا قد يسهم في زيادة التوترات على المستوى المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جنوب كردفان، والتي تقع على الحدود مع جنوب السودان، قد تأثّرت بالصراع الدائر حالياً في أبيي وما أسفر عنه من نزوح للمدنيين وحشد للقوات. وينبغي لحكومة السودان، بالتعاون مع ممثلي المجتمع الدولي الموجودين حاليا في جنوب كردفان، مواصلة رصد ومراقبة التوترات في الولاية، لا سيما في الفترة التي تسبق الاقتراع في مايو. وينبغي على جميع الأطراف تجديد التزامها بالعمل معا لتحقيق عملية انتقال سلمية في الولاية[34].

خلفية عن بعثة مركز كارتر

شارك مركز كارتر في مهمة مراقبة مجمل عمليات الانتخابات القومية لعام 2010 بناء على دعوة من قادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وفي أغسطس 2010، بدأ المركز نشاطه في مراقبة الاستفتاء، حيث قام لاحقاً بنشر مراقبين على المدى الطويل في جميع أنحاء السودان في سبتمبر 2010، بما في ذلك جنوب كردفان، حيث ظل فريق المراقبة موجوداً في الولاية بشكل دائم. ويقوم المركز بتقييم عمليات الانتخابات في جنوب كردفان استناداً

---

[32] المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة.

[33] المفوضية القومية للانتخابات، مرشد سجل الانتخابات، إجراءات تحديث السجل الانتخابي، جنوب كردفان، 2011 ، "المراقبين ووكلاء الاحزاب"، ص24.

على اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات، والتزامات السودان بإجراء انتخابات ديمقراطية وفق ما هو وارد في الاتفاقات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[35]. واجمالا، يشكّل الموظفون الأساسيون لمركز كارتر ومراقبي المدى الطويل المنتشرين حالياً في السودان مجموعة متنوعة من 14 بلدا[36].

بعد تدشين عملية تسجيل الناخبين في ولاية جنوب كردفان، قام المركز بنشر فريقين إضافيين للمراقبة في الولاية. وتوجد فرق المراقبة في كادوقلي والدلنج ولقاوة، حيث تغطي 19 من أصل 32 من الدوائر. وراقب مركز كارتر عملية تسجيل الناخبين وسيبقى في السودان لمراقبة عمليات الانتخابات، والحملات، والاقتراع، والفرز في جنوب كردفان. وسيتم تقييم هذه الانتخابات على أساس اتفاقية السلام الشامل لعام 2005، والدستور القومي الانتقالي للسودان، والقانون القومي للانتخابات، وقانون الأحزاب السياسية، فضلاً عن التزامات السودان المنصوص عليها في المعاهدات الدولية. ويقوم المركز بتنفيذ مهام المراقبة وفقاً لإعلان المبادئ حول المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2005 وصادقت عليها 35 مجموعة لمراقبة الانتخابات. وسيعمل المركز على إصدار بيانات عامة دورية عن نتائج الاستفتاء، وهي متاحة على موقعه على شبكة الانترنت : www.cartercenter.org

---

[34] أعربت الحركة الشعبية عن عدم ثقتها في الشرطة السودانية ونتيجة للتحيز والمحاباة التي التمستها طلبت من الوحدة المشتركة المدمجة توفير الأمن للانتخابات على الرغم من أن القوانين ذات الصلة تشير إلى عدم إمكانية ذلك.

[35] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986 حيث دخل الميثاق حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986. وانضم السودان إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986، ودخل العهد في التنفيذ في 23 مارس 1976.

[36] تشمل هذه البلدان : الأرجنتين ، كندا ، الدنمارك ، مصر ، فرنسا ، جورجيا ، المانيا ، هنغاريا ، كينيا ، النرويج ، أوغندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، وزمبابوي.